خلال جولة تفقدية على عدد من لجان الاختبارات بمدارس الوزارة

الفارس: تطوير العملية التعليمية لمواكبة التطورات العالمية

الفارس مترئسا الاجتماع

.. وخلال جولته

- استخدام التكنولوجيا الحديثة القابلة للتطبيق وترسيخها في المدارس بما يتناسب مع هويتنا الوطنية
- نهدف لأن يصبح المعلم منسقا للعملية التعليمية بتزويده بأساليب جديدة توفر له مجاراة روح العصر
- تطوير المناهج في مواجهة متطلبات العصر في ظل ما يشهده من تطورات على مختلف الأصعده
- تطوير التعليم ومساهمته في إعداد الاجيال القادمة مصدر الطاقة للتنمية الشاملة والمستدامة

أكد وزير التربية وزير التعليم العالي الدكتور محمد الفارس أمس الحرص على تطوير العملية التعليمية ومخرجاتها للاسهام في مواكبة التطورات التي يشهدها العالم.

وقال الفارس لـ"كونا" عقب جولة تفقدية على عدد من لجان الاختبارات بمدارس الوزارة ان "التربية" حريصة على استثمار تكنولوجيا التعليم لاحداث نقلة نوعية في الحقل التعليمي مؤكدا اهتمام الوزارة بدور المعلم واشراكه في المنظومة التعليمية.

وأوضح ان من ابرز ملامح السياسة التعليمة في دولة الكويت العمل على استخدام التكنولوجيا الحديثة القابلة للتطبيق وترسيخها في المدارس بغية مواكبة احدث النظم العالمية ذات الصلة على نحو "يتناسب مع هويتنا الوطنية".

وأضاف أن دولة الكويت حريصة ايضا على ان يصبح المعلم منسقا للعملية التعليمية اذ تعمل على تزويده بأساليب تربوية جديدة توفر له مجاراة روح العصر فضلا عن اخضاعه للتدريبات المتواصلة ليكون قادرا على قيادة العملية التربوية.

واشار الى اهمية عملية (تطوير المناهج) واستمرارها في مواجهة متطلبات العصر في ظل ما يشهده من تطورات على مختلف الاصعده.

واقاد الفارس ان تنمية العنصر البشري من اهم العناصر المحققة لعملية التنمية المنشودة معتبرا تطوير التعليم ومساهمته في اعداد الاجيال القادمة "مصدر الطاقة للتنمية الشاملة والمستدامة".

وذكر ان المعلم هو حجر الزاوية في تطوير العملية التعليمية باعتباره المكون الرئيس لها والعامل المؤثر في تطويرها مشيرا الى الحرص على تنمية قدراته عبر البرامج التدريبية التي تؤهله لمواكبة تطوير المناهج وان يكون ملما بمختلف اساليب التدريس الحديثة.

واستمع الوزير الفارس في جولته الى ابرز الملاحظات التي تشوب سير العملية التعليمية بغية العمل على تلافيها مؤكدا الحرص على تهيئة افضل الظروف التي تمكن الطلبة من اداء الاختبارات بسهولة ويسر.

التجارة والصناعة انجزت مانسبته 100 % منها

وزارة الشباب: انتهاء المرحلة الأولى من رصد تنفيذ توصيات «الكويت تسمع»

أعلنت وزارة الدولة لشؤون الشباب الكويتية أمس انتهاء الفريق المعني برصد تنفيذ توصيات مؤتمر (الكويت تسمع) من اعمال المرحلة الاولى من مهامه في الجهات الحكومية ذات الصلة.

وقال وكيل وزارة (الشباب) بالتكليف شفيق السيد عمر ان الفريق المذكور باشر مهام عمله فور تشكيله عام 2015 مبينا ان وزارة التجارة والصناعة انجزت مانسبته 100 في المئة من التوصيات الخاصة بها.

واضاف عمر ان وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية انجزت 67 في المئة من التوصيات الخاصة بها فيما نفذت وزارة التربية 89 في المئة من توصياتها.

واوضح ان وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل نفذت 95 في المئة من توصياتها فيما نفذ الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة مانسبته 50 في المئة من توصياته.

وذكر ان الفريق حدد الاولويات القابلة للتنفيذ واعتمد خطة عمل وفقا لبرنامج زمني فضلا عن متابعة التوصيات مبينا ان الفريق بدأ عمله ببحث آلية تنفيذ وتحسين وتطوير الخدمات المقدمة من الدولة للشباب.

واشار الى ان الفريق راجع كل التوصيات وبحث تنفيذها وفرزها وفق اولوياتها ووضع اطارا عاما لتصنيفها تمهيدا لتنفيذها وفض التداخل بين الجهات في كل توصية مع تحديد الجهة المعنية بها والعمل وفق منهجية النظام الرقمي ومتابعة الجهات من خلال ترشيح ضباط اتصال تختارهم الجهات نفسها.

واضاف عمر انه تم تشكيل الفريق بعد اعداد لجنة مكونة من مختصين واكاديميين من جامعة الكويت لدراسة خاصة تستند الى كل المعلومات الخاصة بالموضوع ذاته من اجل الوقوف عليها وتقديم ما يناسبها من توصيات لتفعيلها.

شفيق السيد عمر

واقاد بانه سيتم الاعداد للجنة التنفيذية لمتابعة التوصيات المتبقية من (الكويت تسمع) في بعض الجهات خلال الربع الاول من العام المقبل مبينا انه سيتم استئناف المرحلة الثانية بعد مراجعة ودراسة التوصيات المتبقية في الوثيقة الوطنية للشباب وتوصيات دراسة الرعاية الشبابية بعد فرزها وفق الجهات المعنية بالتنفيذ.

وقال ان الجهات المعنية بتوصيات دراسة الرعاية الشبابية هي بنك الكويت المركزي والمجلس الاعلى لشؤون المعاقين ولجنة ذوي الاحتياجات الخاصة بمجلس الامة ومجلس الوزراء اضافة الى الهيئة العامة للشباب وديوان الخدمة المدنية ووزارت الاعلام والدولة لشؤون الشباب والصحة وبنك الكويت الصناعي. ولفت الى ان الجهات المعنية بتوصيات (الكويت تسمع) هي الديوان الاميري ووزارة المواصلات والمجلس الاعلى للقضاء والهيئة العامة للبيئة والهيئة العامة للرياضة وديوان الخدمة المدنية ومجلس الوزراء. واضاف ان وزارة الدولة لشؤون الاسكان والمؤسسة العامة للرعاية السكنية ووزارات الاشغال العامة والاعلام والدولة لشؤون البلدية والصحة والعدل والمالية من الجهات المعنية ايضا.

واكد عمر حرص وزارة الدولة لشؤون الشباب على متابعة تنفيذ التوصيات الخاصة بالفئة الشبابية بدقة لمعرفة المعوقات التي تحول دون تنفيذ ما تبقى منها ووضع جدول زمني لتنفيذها عبر تواصلها مع الجهات المعنية.

من خلال تنفيذ العديد من البرامج التدريبية والتطويرية

«معهد الأبحاث»: نحرص على تطوير الكوادر الوطنية

أكد معهد الكويت للابحاث العلمية أمس الحرص على تطوير الكوادر الوطنية في المعهد للارتقاء بمستوى الأداء من خلال تنفيذ العديد من البرامج التدريبية والتطويرية.

جاء ذلك في كلمة القائم بأعمال مدير دائرة تنمية القوى العاملة ورئيس قسم البعثات والبرامج الخاصة في المعهد منى الفيلكاوي خلال افتتاح الملتقى السنوي السادس لبرنامج البعثات الدراسية والملتقى السنوي العاشر لبرنامج التدريب العملي والتطوير الموجه.

وقالت الفيلكاوي ان الملتقى السنوي السادس لبرنامج البعثات الدراسية والملتقى السنوي العاشر لبرنامج التدريب العملي والتطوير الموجه يهدفان للنهوض بالبحث العلمي لخدمة التنمية بدولة الكويت اضافة إلى تقديم المشورة في المجال العلمي من خلال "برنامج البعثات والإجازات الدراسية والمنح" الذي بدأ المعهد بتنفيذه في منتصف السبعينات.

واشارت إلى استفادة 509 موظفين منذ انشاء لجنة البعثات الدراسية والتدريب العملي والتطوير الموجه وحتى ديسمبر الجاري وذلك تحت إشراف دائرة تنمية القوى العاملة بالمعهد. واكدت الفيلكاوي ان المعهد يولي اهتماما في اكساب العاملين فيه الخبرة العملية في مجال تخصصاتهم وتطوير قدراتهم وفقا لمتطلبات مصلحة العمل وبما يتفق مع الخطة الاستراتيجية للمعهد ومشاريع المراكز البحثية.

وانطلقت عقب الافتتاح جلسة عمل تحدث فيها ثمانية باحثين سلطوا الضوء فيها على تجاربهم العلمية خلال فترة بعثاتهم الدراسية في الجامعات الأجنبية المختلفة وقدموا خلالها شرحا مختصرا لابحاث درجاتهم العلمية.

كما ابرز الباحثون الخبرات والمهارات التي اكتسبوها والصعوبات التي واجهوها وكيفية التعامل معها.

المشاركون في افتتاح الملتقى

قلد «19» ضابطا من القوة البحرية رتبهم

محمد الخالد: ضعوا الوطن نصب أعينكم

الخالد مصافحا احد الخريجين

تفضل نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ محمد الخالد بقاعة الفريق الركن المتقاعد احمد الخالد بوزارة الدفاع صباح امس بتقليد عدد (19) ضابط من القوة البحرية رتبهم والمبتعثين لدى جمهورية فرنسا الصديقة وذلك بعد صدور المرسوم الاميري بتوليتهم ضباطا بالجيش الكويتي. بدأت مراسم التولية بقراءة المرسوم الأميري بعدها تفضل الخالد بتقليد الرتب ومن ثم ادى الضباط الجدد القسم القانوني.

بعد ذلك هنأ نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الضباط الجدد بكلمة جاء فيها « نبارك لكم اليوم ونهنئكم بحصولكم على ثقة صاحب السمو أمير البلاد القائد الأعلى للقوات المسلحة وان تحافظوا على هذا القسم وان تضعوا الوطن نصب اعينكم والمحافظة عليه والذود عنه وتطيعوا الاوامر التي تصدر من رؤسائكم ومسئوليكم وادعوكم لبذل المزيد من الجهد والعطاء في طلب العلم وان تتابروا في العمل والتدريب وان تتحلوا بالضبط والربط العسكري راجياً الله العلي القدير لكم التوفيق والنجاح في حياتكم العلمية و العملية لخدمة وطننا الحبيب .

حضر مراسم التقليد سعادة نائب رئيس الأركان العامة للجيش الفريق الركن عبدالله نواف الصباح واعضاء مجلس الدفاع العسكري وعدد من كبار ضباط الجيش.

سيتم إدراجها في برنامج عمل الحكومة الذي ستتقدم به الحكومة قريبا إلى المجلس

الجبري: نتبنى رؤية مستقبلية لتحويل الكويت إلى مركز مالي

- إنجاز نظام آمن لإدارة المخلفات الصلبة والسائلة والخطرة
- تحسين تخصيص الأراضي وتجهيز الصالحة منها للمشاريع الإسكانية

محمد الجبري

أكد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية ووزير الدولة لشؤون البلدية محمد الجبري تبني البلدية رؤية مستقبلية تستند إلى الرؤية السامية بتحويل دولة الكويت الى مركز مالي وتجاري. وأوضح الجبري في بيان صحافي صادر عن ادارة العلاقات العامة في البلدية امس أن رؤية البلدية المستقبلية سيتم إدراجها في برنامج عمل الحكومة للفصل التشريعي الـ15 الذي ستتقدم به الحكومة قريبا إلى مجلس الأمة.

وأضاف أن هذه الرؤية تأتي بالتنسيق مع الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية حيث تتضمن عدة مشروعات تغطي عددا من السياسات والأولويات التي ستكون موضع اهتمام البلدية خلال المرحلة المقبلة.

وأشار الى أن من المشاريع المقترحة بهذا الشأن المدن العمالية والمركز الخدمي والترفيهي في منطقة العقيلة وتطوير الواجهة البحرية لمحافظة الجهراء وتطوير وتجميل منطقة المباركية وانجاز نظام آمن لإدارة المخلفات الصلبة والسائلة والخطرة.

وأفاد بأن هناك مشروعا مقترحا في إطار هذه الرؤية يتعلق بمعالجة النفايات الصلبة والاستفادة منها بنظام (بي.بي.بي) اضافة الى تحسين تخصيص الأراضي وفق متطلبات السوق وتجهيز الصالحة منها للمشاريع الإسكانية وتوفير الأراضي الصالحة لأغراض الاستثمار الصناعي والتجاري.

وحول المخطط الهيكلي الرابع لدولة الكويت أوضح الجبري انه سيتم من خلاله توحيد الرؤية والأهداف والسياسات الاستراتيجية للدولة ووضع مخطط هيكلي يحدد استعمالات الأراضي وتوزيعها بشكل متجانس ومتوازن مع التوقعات السكانية والسياسات الاقتصادية واحتياجات الدولة المختلفة. وذكر انه سيتم من خلال هذا المخطط تحديد مفهوم المراكز المالية والتجارية ووضع المعايير والاشتراطات العمرانية اللازمة للتطوير والحلول التخطيطية للمشكلات القائمة والنظم اللازمة لتنفيذ المخطط والقضاء على أي عقبات مستقبلية. وبين أن تحسين عملية التخطيط الحضري يعد حلقة من حلقات رؤية البلدية المستقبلية التي سيتضمنها برنامج عمل الحكومة وذلك باتباع أسلوب التخطيط في تنظيم وضبط الأنشطة الاقتصادية وتحديد عدد من المناطق كمراكز مالية في إطار هذا المخطط.

وقال انه سيتم من خلال المخطط تحديد عدد من المناطق الحضرية القائمة التي تتطلب دراسات تخطيطية تفصيلية ومعالجة المشكلات العمرانية والاهتمام بالنمو العمراني وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية والبيئية للدولة علاوة على تنظيم وترشيد استعمالات الأراضي.

وشدد على ضرورة تحسين البيئة العمرانية القائمة وتوفير الخدمات والبنية الأساسية اللازمة للتوسع الحضري الحالي والمستقبلي.

ولفت الى أن البلدية تستهدف في إطار هذه الرؤية زيادة الفاعلية في تقديم خدماتها عبر برنامج سيتم اعداده من خلال إصدار التراخيص الهندسية لمباني السكن الخاص والتجاري والاستثماري إلكترونيا.

وقال إن اصدار التراخيص إلكترونيا عبر إسنادها الى الدور الاستشارية يسهم في تقليص المدة المستغرقة للاصدار من 45 يوما إلى خمسة أيام مما يبسط الإجراءات ويسهم في تحقيق الرغبة السامية الرامية الى تحويل الكويت الى مركز مالي وتجاري.

ومن ناحية اخرى اكد الجبري استعداد بلدية الكويت للتعاون مع وزارة التجارة والصناعة في سبيل فك التشابك بين الوزارتين لتحقيق هدف ورؤية سمو أمير البلاد في تحويل الكويت الى مركز مالي وتجاري.

جاء ذلك خلال استقبال الوزير الجبري لوزير التجارة والصناعة الكويتي خالد الروضان بحضور مدير عام البلدية المهندس أحمد المنفوحي ومدير عام الهيئة العامة للصناعة المهندس عبد العزيز تقي وعدد من قيادات البلدية والتجارة. وقال الجبري ان البلدية تحرص على دعم الجهات المعنية كافة وتذليل العقبات التي تواجه إنجاز المشاريع التنموية للاسراع في دفع عجلة التنمية. وأضاف ان المجلس البلدي حريص على إقرار المقترحات الخاصة بالمناطق الصناعية في إطار الرأي الفني الذي توصل إليه الجهاز التنفيذي في البلدية ممثلا في المكتب الفني الذي رفعه للمجلس البلدي لإقراره في الجلسة المقبلة